الله عز وجل قل وافق الكتاب فهو مني وانا قلته وان لم
يوافق الكتاب فليس مني ولم اقله فاذا اختار الكذب على رسول
الله صلى الله عليه في حديثه الاسلام وكرهه قال احدث
وان الكتاب حاكم الله اذا كذبه رجل لم يعرضه على
الكتاب الذي سمعه منه فاما عرضه اتاه على نسخه فما ما
لف ذلك السمع الذي سمع منه راجع نسخته التي كان الذ
ي يكتبون من علم القسم والهادي الى الحق صلوات الله عليهما
فصل كتبه له اصل حافظ له وهو الهما ومن خلفاه من اولاد
هما فلا يختلفوا ان يكتبوا الى الكتاب في اصله خلاف له والا
فاذا كتبوا لا يجيئون بنسخ صحيح ما سمع من الكتب الى الاصل فلا
يجدون بدا من صوابه اذا سمعتم بكتاب عما يحدث من الصحيح في
اصلكم فاما يعرض السمع على المنسوخ ويرجع بالفرع الى
الى الاصل وانما اتى الناس في سالف امرهم وحدثه ووقع
الا للناس فانهم سمعوا الفروع وجعلوا الاصول وان الفرع
رحمكم الله ربما وقع فيه الزلل ومن السامع الخلل وان الا
صل كان لا يزول فردوا المتشابهات الى الامهات التي هي
ب والا فان كتبهم لا يزيد ولا ينقص حرفا في كتاب

الله كتاب او سمعا منه سامع او حرف فيه كالمزا
لا جعلوه نحته واعتمدوه دينا وجعلوه نفسا حتى يما
رضوا به الاصول وما قد احكم من جميع الامور فاذا لا
يقبلوا ابدا على ذلك ولا يسلكوا بذلك نحته فاما ما احتجتم
به في الغسل من الحديث الذي روي لكم عن القسم ابن هشم
رحمه الله عليه الا غسل الامر المني واحتج في ذلك الصحيح
ومثله فالنائم يرى في النوم انه يجامع ثم لا يمني فلا يجب عليه
غسل فجعل الكلمة مثل النوم هذا اذا جامع ولم يمن فلا غسل
عليه وهذا قول مدخول فاسد لا يقوم به نحته ولا يثبت له عند
المناظرة ذمة لان الكتاب يخالف هذا القول والقسم رحمه
الله عليه ورضوانه فلا يخالف الكتاب فيجب على من مثل ما
ع النائم بجماع الغسل الا يوجب على من جامع ولم ينزل حدا كما
لم يلزم النائم حدا ولا حكما اذا فاتر النوم فالنفكه وجعل حكمهما
سواء فيجب على من جعل القسم الذي امر الله تبارك وتعالى فيه
بالغسل لسره هو الامر المني قال الله سبحانه يقول في كتابه وسلو
ك عن المحيض قل هو اذا فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربو
هن حتى يطهرن فلزم من قال ان الجماع الذي امر الله تبارك و
تعالى بالغسل منه هو المني ان يكلفوا بما منعه الحائض لمن لا مني